الأمم المتحدة A/CN.9/1097

الجمعية العامة

Distr.: General
11 May 2022
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخامسة والخمسون

فيينا، 27 حزيران/يونيه – 15 تموز/يوليه 2022

حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية وسير عمل سجل الشفافية

مذكرة من الأمانة

أولا- مقدمة

1- قررت[1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة عام 1980، أن تنظر، أثناء كل دورة من دوراتها، في حالة الاتفاقيات التي كانت ثمرة الأعمال التي اضطلعت بها. وقد أُضيفت حالة اشتراع القوانين النموذجية في الدورة العشرين للجنة (A/CN.9/294، الفقرة 2)، عقب وضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي الأول.

2- وتحظى أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونسيترال بهدف التشجيع على استخدام نصوصها واعتمادها بالأولوية لدى اللجنة عملا بقرار اتُّخذ في دورتها العشرين (في عام 1987)[2]. وترصد الأمانة حالات اعتماد القوانين النموذجية والاتفاقيات. كما تقوم الأمانة بجمع وتعميم المعلومات عن قرارات المحاكم وهيئات التحكيم التي تفسر الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة من أعمال اللجنة عبر قاعدة بيانات "كلاوت"[3].

3- وتبين هذه المذكرة حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال اللجنة. وهي تبين أيضا حالة اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958)[4]، التي تعد وثيقة الصلة بأعمال اللجنة في ميدان التحكيم التجاري الدولي، وإن كانت قد اعتُمدت قبل إنشاء اللجنة.

4- وتشير هذه المذكرة إلى التغييرات التي حدثت منذ 1 نيسان/أبريل 2021، أي منذ صدور التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة (A/CN.9/1056). والمعلومات الواردة فيها هي معلومات سارية حتى 1 نيسان/أبريل 2022. ويمكن الحصول على معلومات رسمية عن حالة المعاهدات المودعة لدى

(1) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم 17* (A/35/17)، الفقرة 163.

(2) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم 17* (A/42/17)، الفقرة 335.

(3) السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، على الرابط التالي: https://uncitral.un.org/ar/case_law.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, No. 4739, p. 3.

270522 270522 V.22-02729 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأمين العام للأمم المتحدة، بما فيها المعلومات المتصلة بحالتها السابقة، بالاطلاع على مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (http://treaties.un.org)، وتستند المعلومات بشأن المعاهدات الواردة في هذه المذكرة وعلى موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar) إلى تلك المعلومات الرسمية.

5- وتتوافر أيضا معلومات عن حالة المعاهدات والقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي، الذي يحدَّث بمجرد إعلام الأمانة بأي مستجدات. وتتوافر كذلك على الإنترنت جداول تبين التسلسل الزمني لاتخاذ الإجراءات التعاهدية واشتراعات القوانين النموذجية، وهي ليست مستنسخة هنا تجنبا للتكرار.

ثانيا- حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية

6- تتناول هذه المذكرة النصوص التالية، وتتضمن، مثلما سبقت الإشارة إليه، الإجراءات التعاهدية الجديدة (عبارة "إجراء" مستخدمة بمعنى عام للإشارة إلى إيداع صك تصديق، أو موافقة أو قبول أو انضمام أو توقيع بخصوص معاهدة ما، أو إلى مشاركة في معاهدة ما نتيجة إجراء بشأن معاهدة ذات صلة، أو إلى إيداع إعلان أو تحفظ أو سحب أو تعديل أي منهما) وحالات اشتراع القوانين النموذجية، استنادا إلى المعلومات الواردة منذ التقرير الأخير.

(أ) في مجال بيع البضائع

7- توفر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع) وغيرها من نصوص الأونسيترال ذات الصلة إطارا قانونيا منصفا ومحايدا وعصريا لإبرام وأداء عقود البيع الدولي للبضائع وما يتصل بها من معاملات. وهي تزيد بذلك من إمكانية التنبؤ القانوني وتساعد في خفض تكاليف المعاملات.

اتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، 1974)[5]، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول المؤرخ 11 نيسان/أبريل 1980 (فيينا). 23 دولة طرفا؛ بصيغتها غير المعدلة: 30 دولة طرفا[6]؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980)[7]. 94 دولة طرفا؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيتين على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/salegoods).

(ب) في مجال تسوية المنازعات

8- ركز عمل الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات على توفير إطار قانوني شامل لحل المنازعات عبر الحدود عن طريق التحكيم والوساطة. وقد تحقق ذلك من خلال إعداد اتفاقيات وقوانين نموذجية وقواعد تعاقدية، وتقديم إرشادات أخرى ذات صلة إلى الأطراف وكذلك إلى المؤسسات.

اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958)[8]. إجراء جديد اتخذه العراق (انضمام)؛ 169 دولة طرفا؛

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, No. 26119, p. 3.

(6) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, No. 26121, p. 99.

(7) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1489, No. 25567, p. 3.

(8) United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, No. 4739, p. 3.

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985)[9]، مع التعديلات التي اعتُمدت في عام 2006[10]. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في 85 دولة في إجمالي 118 ولاية قضائية:

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (2018)[11] (المعدل للقانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، (2002))[12]. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 33 دولة في إجمالي 46 ولاية قضائية. اعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في الولايات المتحدة، ولاية جورجيا (2021)؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، 2014)[13]. إجراءان جديدان اتخذهما كل من بنن (تصديق) والعراق (تصديق)؛ 9 دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (نيويورك، 2018)[14]. إجراءات جديدة اتخذها كل من أستراليا (توقيع) والبرازيل (توقيع) وتركيا (تصديق) وجورجيا (تصديق) وهندوراس (تصديق)؛ 55 دولة موقعة؛ 9 دول أطراف؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيات والقانونين النموذجيين على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration و https://uncitral.un.org/ar/texts/mediation).

(ج) في مجال التعاقد الحكومي

9- بدأت الأونسيترال العمل في مجال التعاقد الحكومي في عام 1986. وتنفذ القوانين النموذجية المبادئ والإجراءات المتفق عليها على نطاق واسع من أجل تحقيق أفضل مردود من المبالغ المصروفة، وتجنب الاستغلال، وتيسير الاشتراء العمومي عبر الحدود. وصُمِّم القانون النموذجي لعام 2011 أيضا لكي يتيح للدول تنفيذ المتطلبات المتعلقة بالاشتراء الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، واتفاقات دولية أخرى.

قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (2011)[15]. يشكل قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، بصيغته المعتمدة في عام 2011، الأساس لقوانين ولوائح الاشتراء العمومي في 26 دولة و6 منظمات دولية[16]. اعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في لبنان (2021).

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/procurement).

---

(9) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم 17* (A/40/17)، المرفق الأول.

(10) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.4.

(11) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/73/17)، المرفق الثاني.

(12) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم 17* (A/57/17)، المرفق الأول.

(13) قرار الجمعية العامة 116/69، المرفق.

(14) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/73/17)، المرفق الأول.

(15) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم 17* (A/66/17)، المرفق الأول.

(16) يتباين، مع ذلك، مدى إدراج أحكام القانون النموذجي في الإطار التنظيمي الناتج عن ذلك، حيث إن ذلك الإطار يجسد أيضا التقاليد القانونية والسياسة الداخلية وغير ذلك من الأهداف.

(د) في مجال الأعمال المصرفية والمدفوعات

10- أعدت الأونسيترال نصوصا تتعلق بالمدفوعات الدولية تهدف إلى تحديث القواعد ذات الصلة وتنسيقها. وقد أسفر هذا العمل عن إعداد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية (1988) واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (1995)، واعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992).

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية (نيويورك، 1988)[17]. 5 دول أطراف؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992)[18]؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك، 1995)[19]. 8 دول أطراف؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيتين والقانون النموذجي على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/payments).

(هـ) في مجال المصالح الضمانية

11- أعدت الأونسيترال صكوكا متنوعة في مجال المصالح الضمانية، بدءا من اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية، التي توفر قواعد موحدة بشأن إحالة المستحقات الدولية. ومنذ اعتماد نصوص تلك الصكوك، أعدت اللجنة نصوصا إضافية توفر إرشادات شاملة للدول بغرض تنفيذ نظام عصري للمعاملات المضمونة يحكم جميع أنواع الموجودات المنقولة، وتقدم كذلك إرشادات إلى الوكالات المنفذة والأطراف المشاركة في المعاملات المضمونة. ويهدف العمل في مجال المصالح الضمانية إلى زيادة سبل الحصول على ائتمانات مضمونة يسيرة التكلفة مما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (نيويورك، 2001)[20]. دولتان طرفان؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)[21]. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تتبع النهج نفسه في 9 دول. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في كينيا (2017)؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقية والقانون النموذجي على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/securityinterests).

(و) في مجال الإعسار

12- ركز العمل الذي اضطلعت به الأونسيترال في مجال الإعسار في البداية على الاعتراف عبر الحدود بإجراءات الإعسار، وذلك إقرارا بأن إدارة حالات الإعسار عبر الحدود بإنصاف وكفاءة تتطلب تعاونا وتنسيقا عبر الحدود في الإشراف على أموال المدين المعسر وأعماله الواقعة في دول مختلفة وإدارتها بغرض الحيلولة

(17) قرار الجمعية العامة 165/43، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 10 دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(18) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم 17* (A/47/17)، المرفق الأول.

(19) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2169, No. 38030, p. 163.

(20) قرار الجمعية العامة 81/56، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى خمس دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(21) قرار الجمعية العامة 136/71.

دون إخفاء أو تبديد موجودات المدين، وزيادة إمكانية إنقاذ المؤسسات التي تكون متعثرة ماليا ولكنها قادرة مع ذلك على مواصلة أعمالها، وضمان إدارة حوزة الإعسار بطريقة ذات فائدة قصوى بالنسبة لجميع الأشخاص المعنيين، بمن فيهم المدين ودائنوه وموظفوه. وقد أعدت الأونسيترال صكوكا متنوعة توفر مجموعة من الأحكام التشريعية النموذجية المتسقة دوليا بشأن الإعسار عبر الحدود، تحترم النظم الإجرائية والقضائية الوطنية وتحظى بقبول الدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997)[22]. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي في 50 دولة في إجمالي 54 ولاية قضائية. اعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى هذا القانون النموذجي في غانا (2020) والمغرب (2018)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع (2018)؛[23]

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعات المنشآت (2019)؛[24]

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/insolvency).

(ز) في مجال النقل

13- تُرسي نصوص الأونسيترال في مجال النقل نظاما قانونيا موحدا ينظم ما للشاحنين والناقلين والمرسَل إليهم من حقوق وما عليهم من التزامات بمقتضى عقود النقل البحري للبضائع. وقد تتناول هذه النصوص أيضا مراحل أخرى من عمليات نقل البضائع عبر الحدود باستخدام وسائط متعددة.

اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (هامبورغ، 1978)[25]. 35 دولة طرفا؛

اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية (فيينا، 1991)[26]. 4 دول أطراف؛

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (نيويورك، 2008)[27]. 5 دول أطراف؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقيات على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/transportgoods).

---

(22) قرار الجمعية العامة 158/52، المرفق.

(23) منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2019.

(24) قرار الجمعية العامة 184/74.

(25) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1695, No. 29215, p. 3.

(26) الوثائق *الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن مسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية، فيينا، 2-19 نيسان/أبريل 1991* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.XI.3)، الجزء الأول، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى خمس دول أطراف ليبدأ نفاذها.

(27) قرار الجمعية العامة 122/63، المرفق. لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد؛ وهي تحتاج إلى 20 دولة طرفا ليبدأ نفاذها.

(ح) في مجال التجارة الإلكترونية

14- تمكِّن نصوص الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية من استخدام الوسائل الإلكترونية في عدد كبير من الولايات القضائية. وتستند هذه النصوص إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة وتتناول جملة مسائل منها المعاملات الإلكترونية والتعاقد الإلكتروني، والتوقيعات الإلكترونية، وتبادل الخطابات الإلكترونية عبر الحدود، والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، وهي جميعا من العناصر الأساسية في الاقتصاد الرقمي. وتتبع نصوص الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية نهجا محايدا تجاه التكنولوجيا يمكنه أن يستوعب التكنولوجيات الناشئة والتي ستُستحدث في المستقبل.

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)[(28)]. 15 دولة طرفا؛

اعتُمدت قوانين وطنية مشترِعة للأحكام الموضوعية للاتفاقية في 21 دولة. اعتُمدت تشريعات وطنية جديدة تستند إلى الاتفاقية في أفغانستان (2020) وبابوا غينيا الجديدة (2022) وباراغواي (2021) وبليز (2021) وكيريباس (2021)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)[(29)]. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 81 دولة في إجمالي 161 ولاية قضائية. واعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى القانون النموذجي في أفغانستان (2020) وبابوا غينيا الجديدة (2022) وباراغواي (2021) وبليز (2021) وكيريباس (2021)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001).[(30)] اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 36 دولة. واعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى القانون النموذجي في أفغانستان (2020) وبابوا غينيا الجديدة (2022) وباراغواي (2021)؛

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017)[(31)]. اعتُمدت تشريعات تستند إلى هذا القانون النموذجي أو تأثرت به في 6 دول في إجمالي 7 ولايات قضائية. واعتُمدت تشريعات جديدة تستند إلى القانون النموذجي في بابوا غينيا الجديدة (2022) وباراغواي (2021) وبليز (2021) وكيريباس (2021)؛

ويمكن الاطلاع على الحالة الكاملة للاتفاقية والقوانين النموذجية على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/ecommerce).

ثالثا- حالة نصوص الأونسيترال الأخرى

ألف- قواعد الأونسيترال للتحكيم

15- قدمت الأونسيترال جدولا يعرض قائمة غير حصرية لمراكز التحكيم التي: '1' لديها قواعد مؤسسية تستند إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو مستوحاة منها، و/أو '2' تدير إجراءات تحكيم أو تقدم خدمات إدارية بمقتضى

(28) قرار الجمعية العامة 21/60، المرفق.

(29) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.V.4.

(30) قرار الجمعية العامة 80/56، المرفق.

(31) منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2018.

قواعد الأونسيترال للتحكيم، و/أو '3' تعمل باعتبارها سلطة تعيين بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم[32]. وهذا الجدول متاح على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/contractualtexts/arbitration).

باء- قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (تاريخ بدء النفاذ: 1 نيسان/أبريل 2014)

16- دخلت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("اتفاقية موريشيوس") حيز النفاذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وحسبما ذُكر في الفقرة 7 أعلاه، انضمت بنن والعراق إلى أستراليا وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وسويسرا وغامبيا والكاميرون وكندا وموريشيوس بصفتهما دولتين مصدقتين على الاتفاقية[33]. ولذلك، فإن قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ("قواعد الشفافية") تنطبق على 126 اتفاقا من اتفاقات الاستثمار الدولية التي تتضمن آلية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والتي أُبلغ عن إبرامها منذ عام 2014، وعلى المنازعات التي تنشأ في إطار 245 اتفاقا إضافيا تكون الدول المذكورة أعلاه أطرافا فيها عندما يوافق المدعي على تطبيقها. ويتجه الاتجاه لزيادة الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: فقد أظهر استعراض أن 89 اتفاقا من اتفاقات الاستثمار الدولية تتضمن قواعد الشفافية عن طريق الإحالة إلى قواعد الأونسيترال للتحكيم، وأن 38 معاهدة من تلك المعاهدات الـ89 تتضمن أحكاما إضافية بشأن الشفافية في حال انطباق قواعد تحكيم أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن 14 معاهدة من المعاهدات الـ36 التي تستبعد تطبيق قواعد الشفافية تتضمن مع ذلك بعض العناصر المتعلقة بالشفافية.

17- وقد أنشئ مستودع للمعلومات المنشورة في إطار القواعد المتعلقة بالشفافية بموجب المادة 8 من هذه القواعد. ومنذ عام 2016، يشغَّل مستودع المعلومات عن طريق أمانة اللجنة بتمويل كامل من التبرعات المقدَّمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك)[34]. وفي عام 2020، لاحظت الجمعية العامة بارتياح التزام المفوضية الأوروبية المتجدد بتوفير التمويل لمدة ثلاث سنوات، مما يسمح باستمرار تشغيل مستودع المعلومات. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق أمانة اللجنة، تشغيل المستودع وبتمويل كامل من التبرعات، حتى نهاية عام 2023، وأن يبقي الجمعية العامة على علم بالتطورات[35]. وقدمت الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية أيضا دعما لسجل الشفافية، بهدف تعزيز معايير الشفافية، ومن ثمَّ، الحوكمة الرشيدة.

18- وترد في الجدول التالي قائمة غير حصرية بمعاهدات الاستثمار التي استُعرضت منذ صدور التقرير السنوي الأخير في هذه السلسلة (A/CN.9/1056) في 1 نيسان/أبريل 2021. وترد في الجدول التالي قائمة بمعاهدات تنطبق فيها قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية أو أحكام مصوغة على غرار قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتستند هذه القائمة إلى قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية التي يحتفظ بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[36]. والجدول الكامل متاح على موقع الأونسيترال الشبكي (https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards/status).

(32) تُدعى مراكز التحكيم التي تود تقديم معلومات محدثة لإضافتها إلى هذا الجدول إلى الاتصال بالأمانة. ولا تُحدَّث محتويات هذا الجدول إلا على الموقع الشبكي للأونسيترال، وذلك على أساس سنوي.

(33) لم تبد أي من هذه الدول تحفظات على الاتفاقية.

(34) A/CN.9/1015، الفقرات 1-8.

(35) قرار اتخذته الجمعية العامة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن تقرير اللجنة السادسة (A/RES/75/133) الفقرتان 4 و5.

(36) International Investment Agreements Navigator، متاح على الرابط التالي: http://investmentpolicyhub.unctad.org/IIA.

المعاهدة	*التوقيع*	*بدء النفاذ*	*المواد ذات الصلة*
كولومبيا–إسبانيا			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية كولومبيا ومملكة إسبانيا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة	2021/09/16		المادة 23*
اليابان–كوت ديفوار			
الاتفاق المبرم بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية كوت ديفوار بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2020/01/13		المادة 23–4 (ج)
تركيا–أوزبكستان			
الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية أوزبكستان وحكومة جمهورية تركيا بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات	2017/10/25	2020/07/09	المادة 10–4 (ج)

* تنص على تطبيق قواعد الشفافية، ما لم تقرر الأطراف المتنازعة غير ذلك.